الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» يقفز 2,5٪ إلى 82,6 دولارا

قفز سعر برميل النفط الكويتي إلى مستوى قياسي جديد بعد أن ارتفع 2,02 دولار ليبلغ 82,61 دولارا للبرميل بزيادة نسبتها 2,5٪، وذلك وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

أصدر تقريره "المرصد الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

البنك الدولي: «تطوير الجزر» يقفز بالنمو الاقتصادي لأكثر من 3٪

محمود فاروق

توقع تقرير المرصد الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا الصادر عن البنك الدولي بعنوان «اقتصاد جديد» ان ينتعش معدل النمو الاقتصادي للكويت ليصل إلى 1,5٪ في 2018 مع زيادة انتاج النفط وصادراته ويلقى القطاع غير النفطي دعما من زيادة الانفاق الحكومي ومن شأن الخطط الرامية الى استثمار 115 مليار دولار في قطاع النفط على مدى الاعوام الخمسة القادمة أن تؤدي الى زيادة اخرى لانتاج النفط.

وفي مارس الماضي اعلنت الحكومة عن مشروع بوابة شمال الخليج الذي يهدف الى ربط الكويت والبلدان الداخلية بمبادرة الحزام والطريق الصينية وبناء على ذلك من المتوقع ان يزيد معدل النمو قليلا الى 3٪ في الاجل المتوسط.

وقد يرتفع معدل النمو الاقتصادي لاكثر من 3٪ اذا تم تنفيذ مشروعات بوابة الخليج، ومن المتوقع ان يبطل التأخر في تنفيذ اصلاحات مالية مثل ضريبة القيمة المضافة وزيادة الانفاق الحكومي من تأثير زيادة العائدات النفطية وان يبقى عجز الموازنة مرتفعا عند اكثر من 4٪ من الناتج المحلي في الاجل المتوسط.

وتوقع البنك الدولي ان يتراجع فائض ميزان الحساب الجاري الى 6٪ من الناتج المحلي الاجمالي مع زيادة الانفاق على الواردات المتصلة بالبنية التحتية.

الإصلاحات بطيئة

قال التقرير ان اصلاحات المالية العامة تمضي في طريقها ببطء حيث بدأت الحكومة ترشيد الدعم على المياه والكهرباء في سبتمبر 2016 الا ان تنفيذ الزيادات اللاحقة في رسوم الاستهلاك تم ببطء أكثر مما كان مقترحا في بادئ الامر.

اضافة الى المعارضة الكبيرة التي شهدها تطبيق ضريبة القيمة المضافة داخل مجلس الأمة الكويتي ما ادى الى تأجيل التطبيق الى 2021.

الاعتماد على النفط

انكمش الاقتصاد الكويتي 2,9٪ في العام الماضي تحت تأثير تخفيضات انتاج النفط بنسبة 7,2٪ ولكن النمو في القطاع غير النفطي تماسك عند 2,2٪ سنويا مدعوما بمعدلات النمو المطرد في انفاق الاسر المعيشية والانفاق الاستهلاكي الحكومي اضافة الى ان تراجع الانفاق الاستثماري الحكومي كان له تأثير سلبي على النمو.

ومن المتوقع ان يزداد انتاج النفط الى 2,78 مليون برميل يوميا وهي زيادة بـ 85 الف برميل يوميا في اعقاب قرار منظمة أوبيك بإلغاء القيود على الانتاج ويأتي ذلك بالتزامن مع ارتفاع اسعار النفط وصعودها المستمر لأعلى مستوياتها منذ 2014 وهو ما يذهب بالتوقعات الى التحول من الركود الى النمو الاقتصادي مرة اخرى خلال العام الحالي.

احتياطيات قوية

ذكر التقرير ان النشاط الاقتصادي الكويتي يشهد حالة من الاستقرار في ظل استقرار حركة القطاع العقاري بعد عمليات التصحيح التي شهدها القطاع العامين الماضيين اضافة الى النمو القوي في القروض الاستهلاكية بـ 7,1٪ سنويا ووصول معدل كفاية رأسمال القطاع المصرفي الى 18,4٪ بفارق كبير عن متطلبات بنك الكويت المركزي عند 13٪ فقط.

واشار التقرير الى ان الكويت لديها احتياطيات مالية ضخمة تتمثل في اصول الصندوق السيادي الكويتي والتي تقدر بنحو 530 مليار دولار حسبما ذكر التقرير.

وبلغ فائض ميزان الحساب الجاري تحسنا الى 9,6٪ من الناتج المحلي الاجمالي في الربع الاول للعام الجاري على اساس المجموع التراكمي لآخر أربعة ارباع سنوية.

التحديات

تشمل التحديات الرئيسية لنمو الاقتصاد الكويتي مستقبلا في الآثار المباشرة للتوترات الجيوسياسية والصراعات وتقلب الاسواق المالية العالمية واسعار النفط وقد تؤثر قفزة قوية في اسعار النفط على موازين المالية العامة والمعاملات الخارجية. وتتصل التحديات الاطول امدا باعتماد الكويت الشديد على النفط باعتباره محركا للنمو وفي تمويل الدعم السخي والتحويلات وتوفير وظائف في القطاع العام للمواطنين.

ومع ان الخطة الاستراتيجية كويت جديدة 2035 والتي اطلقت في العام الماضي تهدف الى تحويل البلاد لمركز مالي عالمي وتجاري اقليمي فان سوء مناخ الاعمال وكبر حجم القطاع العام يعوقان انتاجية القطاع الخاص غير النفطي لذلك يلزم اجراء اصلاحات شاملة تتركز على الابتكار وريادة الاعمال في القطاع الخاص وتوفير فرص العمل والتوظيف وتحسين مؤهلات قوتها العامة.

صورة لمخطط منطقة الميناء في جزيرة بوبيان من ڤيديو لرؤية الكويت 2035

الإصلاحات المالية تمضي في طريقها ولكن ببطء بسبب المعارضة البرلمانية

مشروعات البنية التحتية تتطلب زيادة الواردات ما سيؤثر سلباً على الميزان التجاري

1,5٪ معدل نمو الاقتصاد في 2018 بعد تراجع 2,9٪ العام الماضي

530 مليار دولار أصول الصندوق السيادي الكويتي

وأوضح التقرير أنه من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2٪ في المتوسط عام 2018، مرتفعا عن متوسطه البالغ 1,4٪ عام 2017. ويرجع الارتفاع المتواضع في النمو في معظمه إلى ارتفاع أسعار النفط مؤخرا، الذي استفاد منه مصدرو النفط في المنطقة في حين خلق ضغوطا على موازنات مستوردي النفط.

ويعكس هذا التعافي أيضا تأثير الإصلاحات المتواضعة وجهود تحقيق الاستقرار في بعض بلدان المنطقة. ومع ذلك، لن تسفر وتيرة النمو البطيئة عن توفير فرص عمل كافية لعدد سكان المنطقة الضخم من الشباب. فمن الضروري التوصل إلى محركات جديدة للنمو للوصول إلى المستوى المطلوب لخلق فرص العمل.

ويعرض تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصادر بعنوان «اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، خطة عمل لإطلاق العنان للإمكانات الهائلة التي يتمتع بها الكثير من شباب المنطقة المتعلمين تعليما جيدا وذلك من خلال تبني الاقتصاد الرقمي الجديد. ومن الضروري تطبيق إصلاحات أوسع نطاقا وأكثر جرأة لتحقيق هذا الهدف، إلى جانب الاستثمارات الحيوية في البنية التحتية الرقمية. وسيتطلب ذلك إعادة توجيه أنظمة التعليم نحو العلم والتكنولوجيا، وإنشاء أنظمة حديثة للاتصالات والمدفوعات، وتهيئة اقتصاد يقوده القطاع الخاص وتحكمه لوائح تنظيمية تشجع على الابتكار بدلا من أن تخنقه.

ليصل إجمالي الطائرات إلى 28 طائرة وبدء التسلم اعتباراً من النصف الأول من 2019

«الكويتية» تشتري 3 طائرات «إيرباص» جديدة.. وتعدل صفقة الـ 25

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة ان شركة الخطوط الجوية الكويتية وقعت اتفاقا مع شركة ايرباص لشراء 3 طائرات جديدة، بالإضافة الى تعديل صفقة شراء الطائرات الـ 25 من الشركة الأوروبية والتي تم توقيعها في عام 2013، ليصل إجمالي الطائرات المشتراة الى 28 طائرة جديدة من أنواع A350 وA320neo.

وذكرت المصادر ان تعديل صفقة الـ25 طائرة مع إيرباص جاء للتوسع في الطائرات صغيرة البدن وانطلاقا من الأداء الاستثنائي والمميز لطائرة A320، بالإضافة إلى حاجة الناقلة الى سعة إضافية على رحلاتها من أجل الاستمرار في النمو المنشود.

وبينت انه تم التنسيق مع إيرباص لتخفيض عدد طائرات A350 الى 5 طائرات فقط والحفاظ على النموذج من الطائرات الذي وضع بصمة قوية في فئة الطائرات المتوسطة الحجم التي يمكن تشغيلها على الرحلات الطويلة، مشيرة الى ان هذه الطائرة أحدثت تطورات جوهرية في مجال كفاءة استهلاك الوقود وراحة المسافرين، ما يجعلها تتناسب مع التوسع الذي تشهده «الكويتية» على مستوى العالم.

وتوقعت المصادر تسلم أول طائرة من صفقة الـ 28 طائرة إيرباص خلال النصف الأول من 2019.

وفيما يتعلق بالأمور المتعلقة بتخطيط الأسطول، ذكرت ان الأمر يخضع لمتطلبات السوق ومعطياته وضرورة ان تكون الخطة مرنة وأن تتغير في جميع الأحوال تبعا لتغير الظروف ومن ضمن خطة الشركة ضرورة تزويد الأسطول بطائرات عريضة البدن، وتمت تغطية ذلك الأمر ضمن صفقة طائرات البوينغ العشر.

ولم تقم شركة الخطوط الجوية الكويتية بشراء طائرات منذ 1992 بل كانت تقوم لسنوات باستئجار طائرات مع الطاقم لتغطية فترات الصيف، وذلك حسب الحاجة آنذاك، وقامت الشركة بتوقيع صفقة مع شركة إيرباص لاستئجار 25 12 طائرة جديدة وشراء 25 طائرة جديدة (تمت زيادتها إلى 28 طائرة كما هو مذكور آنفا)، وذلك بعد أن أصبحت «الكويتية» شركة مساهمة.

وقالت المصادر إن صفقة شراء 3 طائرات جديدة وتعديل صفقة الـ 25 طائرة يعتبر إنجازا كبيرا لمجلس إدارة شركة الخطوط الجوية والإدارة التنفيذية للشركة الكويتية وعلى رأسها رئيس مجلس إدارة «الكويتية» يوسف الجاسم.

وكشفت ان وفدا من «الكويتية» سيطير قريبا الى مدينة تولوز في جنوب فرنسا لتوقيع الاتفاق النهائي.

تجدر الإشارة الى ان صفقة الطائرات الـ 25 من طراز ايرباص (القديمة قبل التعديل) كانت تحتوي على 10 طائرات من طراز 350 و15 أخرى من طراز A320neo، وستبدأ الكويت تسلمها في 2019، على ان يكتمل الأسطول في 2022 لتكون «الكويتية» من أولى الشركات التي تتسلم هذين الطرازين الحديثين من الطائرات.

واتفقت «الكويتية» مع «ايرباص» على تسلم 12 طائرة جديدة بنظام الاستئجار وهي عبارة عن 7 طائرات (A320) ذات الممر الواحد للرحلات القصيرة و5 طائرات (A330) ذات الممرين للرحلات الطويلة.

هذا، وتصل خدمات «الكويتية» الى شبكة وجهات دولية في الشرق الأوسط وأوروبا وأميركا، وتعد من أقدم شركات الطيران في منطقة الخليج العربي، وتأسست عام 1953 بصفتها شركة خاصة تحت اسم (الخطوط الجوية الوطنية الكويتية المحدودة)، واستحوذت حكومة الكويت على كامل ملكيتها بنسبة 100٪ عام 1962.

نموذج لطائرة إيرباص A320neo الجديدة التي ستدخل الخدمة اعتبارا من 2019

وفد رفيع المستوى برئاسة يوسف الجاسم يطير إلى "تولوز" الفرنسية لتوقيع الاتفاق

تعديل صفقة طائرات إيرباص لتواكب المتغيرات بالشركة والمحطات

النمو الاقتصادي سيتأثر بالسلب إذا زاد بـ 3 مليارات دينار إضافية

سقف الدين العام يجب أن يبقى منخفضاً

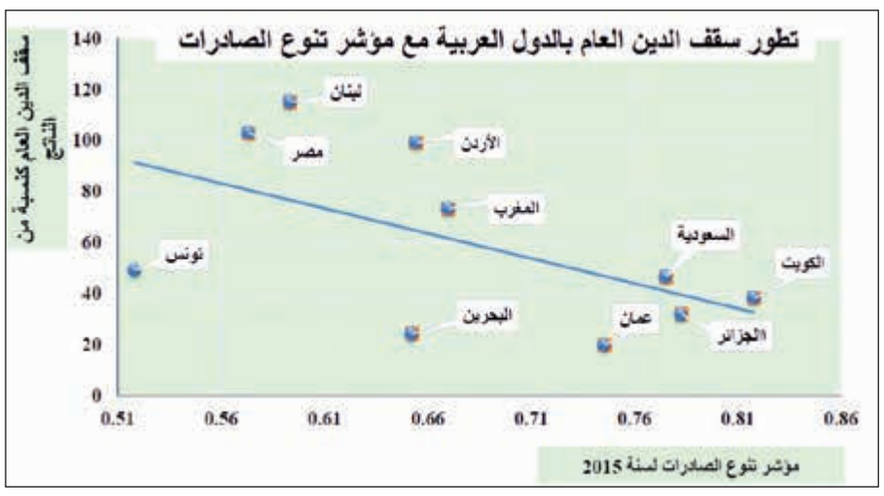

علاء مجيد

أظهرت دراسة لصندوق النقد العربي إمكانية تأثر معدلات النمو الاقتصادي للكويت في حالة زيادة حجم الدين العام، حيث حددت الدراسة بداية التأثير السلبي على النمو الاقتصادي للبلاد في حالة زيادة الدين على 40٪ نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وأرجعت الدراسة انخفاض مستوى سقف الدين العام للناتج المحلي الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الكويت مقارنة بباقي دول المنطقة والذي يتخطى في المتوسط 70٪ إلى عدم تنوع الاقتصاد الكويتي وحساسية معدلات النمو وعجز الموازنة الشديدة إلى تغيرات أسعار النفط ما يبرر انخفاض سقف الدين العام للناتج المحلي الذي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

ولا تتخطى نسبة الدين الى الناتج المحلي للكويت حاجز 30٪ لتحل في المركز الـ 13 عربيا من حيث نسبة الدين للناتج المحلي بحسب تقرير حديث لمجلة «ميد»، ما يجعل الفارق بين المستوى الحالي والسقف الذي تحذر منه الدراسة 10٪ نسبة للناتج المحلي بما يتراوح بين 3 و4 مليارات دينار زيادة في الدين العام.

ويذكر ان إجمالي الدين العام الكويتي يتخطى حاجز 8 مليارات دينار منها قرابة 5 مليارات دينار إصدارات محلية ونحو 2,5 مليار دينار إصدارات في الأسواق الدولية، فيما يناقش مجلس الأمة في دورة الانعقاد المقبلة مسودة قانون لفرع سقف الدين العام الى 25 مليار دينار تعادل 83 مليار دولار وزيادة آجال الاستدانة الى 30 عاما.

ويمثل سقف الدين العام الجديد في حالة الموافقة عليه 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكويت وهو ما يفوق السقف المخاطر والذي يحمل تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي بحسب دراسة الصندوق بقرابة 50٪.

وكانت وزارة المالية قد استحدثت «ادارة الدين العام» إضافة الى وجود لجنة لإدارة الدين العام، ممثلة في وزارة المالية والبنك المركزي والهيئة العامة للاستثمار، وهي المسؤولة عن دراسة حدود الدين العام والمواعيد المناسبة للدخول إلى الأسواق العالمية للاستدانة من عدمها.

وأكدت دراسة صندوق النقد العربي أنه من خلال تحليل علاقة النمو الاقتصادي بالدين العام للبلدان العربية، اتضح في المجمل وجود نقطة تحول لارتباط الدين العام بالنمو خاصة بكل بلد وبالتالي يصعب استنتاج أي سقف مشترك يسري على كل البلدان بسبب اختلاف خصائصها الاقتصادية. كما توحي النتائج بوجود ارتباط قوي بين سقف الدين العام القابل للاستمرار ومدى تنوع الاقتصاد، حيث كلما كان الاقتصاد متنوعا ارتفع سقف الدين العام القابل للاستمرار.

فبينما يتعدى سقف الدين العام القابل للاستمرار حوالي 70٪ في دول ذات اقتصادات نسبيا متنوعة كالمغرب والأردن ومصر ولبنان، تنزل هذه النسبة إلى حوالي أقل من النصف في الدول النفطية كالجزائر والكويت والسعودية وعمان والبحرين.